Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

Integrating Sustainable Development Goals Into National Security Strategies: A Case Study of Japan

دمج أهداف التنمية المستدامة في إستراتيجيات الأمن الوطني: دراسة حالة اليابان

أحمد مصطفى جبر الجيزاوي
أكاديمية الشرطة المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية

Ahmed Mustafa Jabr Al-Gizawi
. Egyptian Police Academy, Cairo, Egypt

Received on 01 May 2024, accepted 10 Sep. 2024, available online on 13 Dec. 2024.

Abstract

This study provides an analysis of the integrative relationship between sustainable development and national security, highlighting how sustainable development goals can be incorporated into national security strategies to ensure long-term stability for nations. The study examines the Japanese experience as a pioneering model in achieving a balanced approach between investing in human capital, environmental protection, social justice, and sound governance policies. Japan offers a practical example of how to address environmental and social challenges through innovation in education, healthcare, and sustainable development.

The study explores the dimensions of sustainable development, focusing on environmental, economic, and social aspects, while also reviewing the dimensions of national security, including military, political, social, economic, and environmental security, clarifying the interactive relationships between these dimensions.

The study concludes that sustainable development is not merely an economic objective but a fundamental pillar for enhancing national security. Investment in education, healthcare, and environmental protection contributes to achieving internal stability and addressing future challenges. The study emphasizes that national security relies on

Keywords: *security studies, sustainable development, national security, environment, social justice, Japan.*

المستخلص

تقدم هذه الدراسة تحليلًا للعلاقة التكاملية بين التنمية المستدامة والأمن الوطني، مسلطةً الضوء على كيفية دمج أهداف التنمية المستدامة في إستراتيجيات الأمن الوطني لضمان استقرار الدول على المدى الطويل، وتستعرض التجربة اليابانية كنموذج رائد في تحقيق توازن متكامل بين الاستثمار في الإنسان، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، والسياسات الحكومية الرشيدة؛ حيث تقدم اليابان مثالًا عمليًّا حول كيفية مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية من خلال الابتكار في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والتنمية المستدامة.

كما تناولت الدراسة أبعاد التنمية المستدامة المتمثلة في الجوانب البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك أبعاد الأمن الوطني بما في ذلك الأمن العسكري، والسياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي، مع توضيح العلاقات التفاعلية بين هذه الأبعاد.

وخلصت إلى أن التنمية المستدامة ليست مجرد هدف اقتصادي، بل تُعدُّ ركيزة أساسية لتعزيز الأمن الوطني؛ فالاستثمار في التعليم، والرعاية الصحية، وحماية البيئة يسهم في تحقيق الاستقرار الداخلي، ومواجهة التحديات المستقبلية، وأكدت الدراسة أن الأمن الوطني

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، التنمية المستدامة، الأمن الوطني، البيئة، العدالة الاجتماعية، اليابان.

* Corresponding Author: *Ahmed Mustafa Jabr Al-Gizawi*
Email: elgizawiAhmed@gmail.com
doi: 10.26735/JSNS4272

Production and hosting by NAUSS

1319-1241© 2024. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

يعتمد على سياسات مستدامة، تشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية، وهو ما نجحت اليابان في تجسيده من خلال إستراتيجيات شاملة تصلح أن تكون نموذجًا يُحتذى به.

sustainable policies that encompass environmental and social dimensions, which Japan has successfully embodied through comprehensive strategies that serve as a model to be emulated.

1. المقدمة

في ظل التحديات العالمية المتزايدة، بات مفهوم الأمن الوطني لا يقتصر على الأبعاد العسكرية التقليدية، بل توسع ليشمل نطاقًا أوسع، يتضمن الأمن البيئي، والاقتصادي، والاجتماعي؛ هذه الأبعاد أصبحت أساسية لضمان استقرار الدول واستدامتها على المدى الطويل، وفي هذا السياق، تظهر التنمية المستدامة كإطار شامل، يعزز تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الأجيال الحالية، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، من خلال التصدي للتحديات البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تشكل تهديدًا مباشرًا لاستقرار الدول.

وتأتي أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على كيفية دمج أهداف التنمية المستدامة في إستراتيجيات الأمن الوطني؛ لما لذلك من دور محوري في مواجهة التحديات البيئية، مثل: تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية، إلى جانب الأزمات الاجتماعية كالفقر وعدم المساواة، وتُعدُّ هذه القضايا تهديدات مباشرة لأمن الدول واستقرارها، ولقد أكدت تقارير الأمم المتحدة، وخاصة أجندة 2030 (United Nations, 2015)، أهمية تكامل هذه الأبعاد؛ لضمان استقرارٍ طويل الأمد؛ ومع ذلك، لا تزال الفجوة بين النظرية والتطبيق تشكل تحديًا كبيرًا؛ حيث يواجه التطبيق العملي لهذه الأهداف صعوبات تتعلق بتداخل العديد من العوامل؛ مما يزيد من تعقيد عملية التنفيذ.

تركز هذه الدراسة بشكل خاص على التجربة اليابانية كنموذج يُحتذى به في دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن إستراتيجيات الأمن الوطني، فقد استطاعت اليابان تحقيق التوازن بين احتياجاتها الأمنية، ومتطلبات التنمية المستدامة من خلال سياسات، تعتمد على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتطوير أنظمة اقتصادية مرنة قادرة على مواجهة الأزمات، كما أسهمت هذه السياسات في تحقيق تقدم اجتماعي قلَّل من الفجوة الطبقية؛ مما يعزز الاستقرار الداخلي؛ هذه التجربة تقدم نموذجًا عمليًّا يمكن للدول الأخرى الاستفادة منه لتحقيق تنمية مستدامة وأمن وطني متكاملين.

وفي الختام تؤكد الدراسة أن دمج التنمية المستدامة في إستراتيجيات الأمن الوطني ليس مجرد خيار ترفيهي، بل هو ضرورة ملحة لتحقيق استقرار طويل الأمد، وأن هذا يتطلب تحقيق تعاون دولي وسياسات متكاملة تضمن استدامة الموارد، وتعزز الأمن الإنساني، وتحمي حقوق الأجيال القادمة.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الفجوة بين الاعتراف النظري العالمي بأهمية دمج أهداف التنمية المستدامة في إستراتيجيات الأمن الوطني، والتطبيق الفعلي لهذه الأهداف على أرض الواقع، وعلى الرغم من أن العديد من الدول تعترف بأهمية هذا الدمج، فإن هناك تحديات كبيرة تمنع التطبيق الكامل والفعَّال، وقد أشارت تقارير الأمم المتحدة، مثل: «أجندة 2030» وأهداف التنمية المستدامة إلى أن التنفيذ العملي لهذه الأهداف يتطلب تكاملًا شاملًا بين السياسات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن التطبيق يظل محدودًا في العديد من الدول.

هذه الفجوة تعود إلى عدة عوامل من بينها غياب الخطط الإستراتيجية الشاملة، ونقص الموارد المالية والتكنولوجية، وافتقار التنسيق بين الجهات المعنية، بالإضافة إلى ذلك، تفتقر بعض الدول إلى الهياكل المؤسسية التي تمكنها من تحقيق هذا التكامل، وهو ما يعوق تحقيق التوازن بين الأمن والتنمية، وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذه الفجوة بين النظرية والتطبيق، مع تقديم مقترحات عملية لتمكين الدول من تنفيذ إستراتيجيات تكاملية فعَّالة بين الأمن والتنمية.

وتمثل التنمية المستدامة إحدى الركائز الأساسية في بناء دول قوية ومستقرة اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وفي ذات الوقت، يُعدُّ الأمن الوطني مطلبًا ضروريًّا لضمان استقرار الدول وقدرتها على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية. من هذا يتضح أن العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن الوطني لا يمكن فصلها؛ فالدولة التي تهتم بتحقيق تنمية مستدامة تكون أكثر قدرة على الحفاظ على أمنها الوطني، والعكس صحيح.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على أن العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن الوطني علاقة متكاملة، حيث تعزز التنمية المستدامة الاستقرار الداخلي، وتدعم قدرة الدولة على مواجهة التهديدات المختلفة.

وتسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات المتعلقة بكيفية دمج التنمية المستدامة في إستراتيجيات الأمن الوطني، مع التركيز على التحديات الرئيسة التي تحول دون تحقيق هذا الدمج في السياقات الأمنية المختلفة؛ وذلك فيما يأتي:

1 - كيف يمكن تحقيق تكامل فعَّال بين أهداف التنمية المستدامة ومتطلبات الأمن الوطني؟

2 - ما الأبعاد والمؤشرات الرئيسة التي تربط بين التنمية المستدامة والأمن الوطني؟

3 - ما التحديات التي تواجه الدول في دمج سياسات التنمية المستدامة ضمن إستراتيجيات الأمن الوطني؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للعلاقة بين التنمية المستدامة والأمن الوطني، مع التركيز على دراسة المؤشرات التي تربط بينهما، وكيفية التغلب على التحديات التي تحول دون دمج السياسات التنموية مع متطلبات الأمن من خلال تحليل التجربة اليابانية.

2. منهجية الدراسة

للإجابة عن تساؤلات موضوع الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الفجوة بين النظرية والتطبيق في دمج أهداف التنمية المستدامة مع إستراتيجيات الأمن الوطني وفق التجربة اليابانية، بهدف تقديم حلول واقعية يمكن تبنيها.

3. الدراسات السابقة

مما لا شك فيه أن هناك عددًا كبيرًا من الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة والتحديات التي تواجه تحقيقها، ولكن تم انتقاء بعض الدراسات التي تعرضت لارتباط التنمية المستدامة بالأمن؛ إذ أشارت دراسة عبد الرحمن (2020) الموسومة بـ (التنمية المستدامة في الدول العربية: التحديات والفرص)، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة القاهرة، مصر؛ إلى التحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما تناولت الفرص المتاحة لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة من خلال تحسين السياسات الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي. وكذلك دراسة بلاسي (2020)، الموسومة بـ (رؤية تحليلية لدور التنمية الشاملة في دعم الأمن الوطني للدولة)، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد؛ حيث استعرضت العلاقة بين التنمية الشاملة والأمن الوطني، وقد تبين أن التنمية الشاملة، التي تراعي التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تؤدي دورًا محوريًّا في تعزيز استقرار الدولة وأمنها، وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية المتوازنة تسهم بشكل كبير في دعم الأمن الوطني؛ مما يعزز استقرار وأمان الدولة.

- وأشار حسن (2019)، في دراسته الموسومة بـ (الأمن الوطني العربي: التحديات والرهانات)، إلى تحليل مفهوم الأمن الوطني في الدول العربية، واستكشاف التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية التي تواجه المنطقة، وتقديم مقترحات لتعزيز الأمن الوطني من خلال سياسات شاملة، تأخذ في الاعتبار التنمية المستدامة.

4. المبحث الأول: التنمية المستدامة (المفهوم، والأبعاد ومؤشرات القياس)

تسببت الثورات الصناعية منذ سبعينيات القرن الماضي في مشكلات بيئية جمة؛ مما حدا بمنظمة الأمم المتحدة إلى البدء في معالجة هذه القضايا من خلال جهود دولية؛ لضمان استدامة البيئة والموارد الطبيعية، وكانت نقطة التحول في تقرير «مستقبلنا المشترك» الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) عام 1987، الذي عرّف التنمية المستدامة بأنها تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. هذا التقرير ربط بين التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، داعيًا إلى التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية، مع تأكيد العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا المبحث، سنناقش مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها الإستراتيجية، ونستعرض التحديات التي تواجه تحقيقها، ومن ذلك التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وتوفير النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وضمان العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

4. 1 مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي مفهوم حديث، يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ لضمان استمرار التنمية دون استنزاف الموارد الطبيعية، وقد شهد هذا المفهوم تطورات متعددة من خلال سلسلة من المؤتمرات الدولية، بدءًا من مؤتمر ستوكهولم عام 1972، ووصولًا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام 2015؛ حيث تم اعتماد (أجندة 2030). بناءً على ذلك، تناولت الدراسة التطور التاريخي للمفهوم عبر هذه المؤتمرات، يليها مناقشة التعريفات المتعددة لمفهوم التنمية المستدامة.، وذلك على النحو التالي:

التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة عبر المؤتمرات الدولية

تناول تقرير برونتلاند المعروف باسم «مستقبلنا المشترك» (1987)، الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة

(United Nationes, 1987, pp. 43-46)، معالجة التحديات البيئية العالمية، ووضع حلولًا لتحقيق التنمية المستدامة، وقد عرّف التقرير التنمية المستدامة بأنها تلك التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، كما أكد التقرير الترابط الوثيق بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية، مشيرًا إلى أن أي خلل في أحدهما سيؤثر مباشرة على الآخر.

ودعا التقرير إلى سياسات تضمن استدامة الموارد الطبيعية، وتعزز التعاون الدولي لمواجهة تحديات مثل: تغير المناخ، والتصحر، وتدهور الموارد الطبيعية، كما أكد أن التدهور البيئي يهدد الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر؛ حيث يؤدي إلى نقص في الموارد الطبيعية وزيادة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويعد هذا التقرير مرجعًا أساسيًّا لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تبنتها الأمم المتحدة لاحقًا، حيث قدم تعريفًا شاملًا للتنمية المستدامة على أنها:

- تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.
- تنمية تعزز كلًّا من الإمكانات الحالية والمستقبلية لتلبية تطلعات الاحتياجات البشرية في استغلال الموارد الطبيعية بطريقة فعَّالة ومستدامة.
- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وقد عُرف هذا المؤتمر بـ«قمة الأرض»، حيث تم تبني «جدول أعمال 21»، وهو برنامج شامل لتحقيق التنمية المستدامة عالميًّا، وتم التركيز على أن التنمية المستدامة لا تتعلق فقط بالبيئة، بل تشمل أيضًا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية (UNCED, 1992).
- مؤتمر قمة الألفية (نيويورك، 2000): اعتمدت الأمم المتحدة «إعلان الألفية» الذي حدَّد أهدافًا تنموية عالمية، تشمل القضاء على الفقر، وتحقيق التعليم للجميع، وكلها أهداف تتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة (Assembly, 2000).
- القمة العالمية للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ ,2002): تم تأكيد ضرورة تحقيق تكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وتم تبني «خطة جوهانسبرغ للتنفيذ»، التي شملت التزامات دولية لتعزيز التنمية المستدامة.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو20+، 2012): أُطلق عليه «المستقبل الذي نريده»، حيث أكد أهمية التحول نحو اقتصاد أخضر؛ لتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وقد تم في هذا المؤتمر الشروع في وضع الأسس لأهداف التنمية المستدامة.

اعتماد أهداف التنمية المستدامة (نيويورك، 2015): اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة «أجندة 2030»، التي تتضمن 17 هدفًا للتنمية المستدامة و169 هدفًا فرعيًّا. وهذه الأهداف تعدُّ الإطار الشامل لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي . (Development U.N., 2015)

يتجلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل أساسي في الربط الوثيق بين البيئة والبرامج التي تركز على استدامتها وسلامتها وحمايتها، بالإضافة إلى العمل على تحسينها من خلال الاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية القابلة للنضوب. وهذا النهج يتطلب تكامل الأبعاد البيئية مع الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وتُعدُّ الاستدامة البيئية العامل الحاسم في تحسين المستويات المعيشية، وتحقيق الأمن الإنساني بما يتماشى مع الأهداف التنموية التي اعتمدتها قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام 2015م؛ وتسعى لتحقيقها من خلال خطة التنمية لعام 2030م، التي يؤدي تدهورها إلى عمليات النزوح الجماعي للسكان، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وتدهور الصحة والتعليم، وزيادة معدلات وفيات الأطفال، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وعدم المساواة الاجتماعية، وانعدام المشاركة السياسية، وهذا كله ينتج عنه الإخفاق المؤسسي على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى استدامتها؛ مما يؤثر بالتبعية على الأمن الوطني للدول؛ حيث تصبح المجتمعات أكثر عرضة للصراعات والنزاعات الداخلية بسبب التنافس على الموارد الطبيعية النادرة، وانعدام الفرص الاقتصادية، وتدهور الخدمات الأساسية.

وقد ميزت منظمة اليونسكو بين مفهومي الاستدامة والتنمية المستدامة؛ حيث تعرّف الاستدامة بأنها حالة طويلة الأجل، تهدف إلى الحفاظ على الموارد البيئية والاقتصادية، والاجتماعية لضمان استمرار الحياة بمستوى معيشي مقبول للجميع. أما التنمية المستدامة؛ فتشير إلى العمليات والمسارات التي تهدف لتحقيق هذا الهدف (UNESCO, 2024).

4. 2 أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات القياس الدالة عليها

التنمية المستدامة، وفقًا للتعريفات السابقة، هي نموذج تنموي شامل يهدف إلى تقليل العبء على البيئة والموارد الطبيعية إلى مستوى قابل للحياة بشكل دائم، مع الحفاظ على النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. هذا النموذج التنموي يحتاج إلى وضع إستراتيجيات

هيكلية طويلة الأجل للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العالم؛ لضمان تحقيق تنمية مستدامة شاملة ومتوازنة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية، والاجتماعية لضمان استدامة الموارد الطبيعية وتحقيق رفاهية الأجيال الحالية والقادمة، خاصة مع تصاعد التحديات العالمية المتعلقة بالتغير المناخي، والفقر، وعدم المساواة.

هذا الأمر يتطلب وضع معايير قياس للمؤشرات الخاصة بهذه الأبعاد لتقييمها، والتعرف على مدى قدرة الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة القائمة على استدامة هذه الأبعاد، والتي يؤدي تجاهلها إلى تعرض عملية التنمية بأكملها للخطر؛ وذلك على النحو التالي:

أبعاد التنمية المستدامة:

- **البعد البيئي:** يهدف هذا البعد إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية القابلة للنضوب؛ للحفاظ على توازن وسلامة النظم البيئية، وضمان استدامتها للأجيال القادمة للعيش في بيئة مماثلة، كما يهدف إلى تقليل الضغط على البيئة بتقليل انبعاثات الكربون، وحماية النظم البيئية، وإدارة النفايات، وقد اعتمدت الأمم المتحدة في قياس هذا البعد على مؤشرات مثل: معدل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ونسبة المساحات المحمية، ومستوى استهلاك الموارد الطبيعية.
- **البعد الاقتصادي:** يركز هذا البعد على تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، يعزز من رفاهية المجتمع من خلال تشجيع الابتكار والتطور التكنولوجي للارتقاء بنوعية الحياة مع حماية البيئة، وقد اعتمدت الأمم المتحدة في قياس هذا البعد على مؤشرات؛ مثل: معدل النمو الاقتصادي السنوي، ومعدل الفقر، ونسبة الاعتماد على الطاقة المتجددة.
- **البعد الاجتماعي:** يركز هذا البعد على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى التعليم والصحة وتوفير فرص عمل، إلى جانب تعزيز المشاركة المجتمعية من أجل توفير حياة آمنة على المدى الطويل، تعزز التماسك الاجتماعي، ويتم قياس هذا البعد من خلال مؤشرات؛ مثل: مؤشر التنمية البشرية (HDI)، ومعدلات التعليم والصحة، ومستوى الفقر المدقع.

وإلى جانب هذه الأبعاد يوجد بعدان آخران لا يمكن تجاهلهما عند تناول أبعاد التنمية المستدامة بالدراسة؛ نظرًا لارتباطهما بالأبعاد الثلاثة السابقة (البيئي، والاقتصادي، والاجتماعي)، بصورة تهدف إلى خلق النمو والتقدم من خلال إضافة المكونات المادية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي يمكن أن تحسن نوعية الحياة دون استنفاد الموارد من أجل المستقبل، وهذان البعدان هما:

- **البعد السياسي:** يتجلى في مفهوم الحكم الرشيد والشفافية، وتطوير البنية المؤسسية التي تدعم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تعزيز سيادة القانون والتعاون الدولي والشراكات، وهو ما يؤدي دورًا بالغ الأهمية في جميع الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وقد اعتمد هذا البعد على مؤشرات؛ مثل: درجة الفساد (CPI) ومؤشرات الحكم الرشيد التي تعكس مدى فاعلية السياسات والإجراءات الحكومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **البعد التكنولوجي:** يهدف هذا البُعد إلى إحداث تحول تكنولوجي سريع في المجتمعات الصناعية باتجاه تبني تقنيات أكثر نظافة وكفاءة، قادرة على تقليل تلوث البيئة، وتحقيق الاستدامة. ويتضمن البُعد التكنولوجي مجموعة من المبادرات والإجراءات التي تشمل تطوير التقنيات النظيفة، وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، وتطوير البنية التحتية الذكية. يتم تقييم هذا البُعد من خلال مؤشرات مثل: معدل استخدام الطاقة المتجددة ومدى تطبيق التقنيات النظيفة في الأنشطة الصناعية والحياتية اليومية.

يتضح مما سبق أن أبعاد التنمية المستدامة المختلفة تشكل إطارًا متكاملًا ومتوازنًا بين الجوانب البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، حيث يتم تحقيق هذا التكامل من خلال وضع السياسات وتطبيق الممارسات التي تُركز على استخدام التكنولوجيا النظيفة، وتعزيز الشفافية، وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد، هذا النهج المتكامل يضمن تحقيق تنمية شاملة تلبي احتياجات المجتمعات الحالية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تمثل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs) جدول أعمال عالميًا طموحًا تسعى الدول لتحقيقه من أجل معالجة المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية التي تواجهها، ولتحقيق هذه الأهداف، وضعت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (CSD) مؤشرات كمية دقيقة لتقييم التقدم نحو الأهداف. هذه المؤشرات تتيح لمتخذي القرار اتخاذ قرارات مستنيرة وفعَّالة، وتجنب الاعتماد على معلومات غير دقيقة.

وقد قامت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (CSD) في بداية الأمر بصياغة مؤشرات ترتبط بالأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، تضمنت نحو 130 مؤشرًا مصنفًا إلى أربعة أنواع رئيسة (عبد الخالق، 2014، ص. 107)، إلا أن الحاجة الملحة إلى تطوير هذه المؤشرات بصورة تتماشى مع التطور الحادث في العالم، دعت اللجنة

في 2016 إلى تطوير منهجية جديدة تضمنت 50 مؤشرًا أساسيًّا، بالإضافة إلى 96 مؤشرًا فرعيًّا، مع مراعاة ثلاثة معايير رئيسة لضمان جودة المؤشرات وفاعليتها. هذه المعايير تُعزز قدرة الدول على تقييم أدائها نحو تحقيق الأهداف المستدامة وتوجيه جهودها بشكل دقيق (الأمم المتحدة، 2020).

وقد روعي في هذه المؤشرات أن تقدم بيانات شاملة تُمكّن الدول من متابعة تقدمها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطرق ملموسة وموثوقة (جدول: 1).

بعد استعراض أبعاد التنمية المستدامة والمؤشرات التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (CSD)، يمكن القول بأن لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وضعت مؤشرات قابلة للقياس الكمي، وهو عنصر ضروري لضمان تقييم مدى تقدم الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ومع ذلك، فإن فاعلية هذه المؤشرات تعتمد على وجود آليات واضحة لدمجها في السياسات الوطنية وإستراتيجيات التنمية، ومع الأسف، تعاني العديد من الدول، خاصة النامية، نقصًا في القدرات المؤسسية والتمويل الكافي لتطبيق هذه المؤشرات

جدول1 - مؤشرات التنمية المستدامة

Table 1 - Sustainable Development Indicators

الموضوع	الموضوع الفرعي	المؤشر الأساسي	مؤشرات أخرى
الفقر	فقر الدخل	نسبة السكان الذين تحت خط الفقر الوطني.	نسبة السكان الحاصلين على أقل من دولار يوميًّا.
	تفاوت الدخل	نسبة الحصة في الدخل الوطني من أعلى إلى أدنى خُمس.	
	المرافق الصحية	نسبة السكان المستخدمين مرافق صحية مُحسنة.	
	مياه الشرب	نسبة السكان المستخدمين مصادر مياه مُحسنة.	
	الطاقة	حصة الأُسر المتوافر لديها الكهرباء، أو غيرها من خدمات الطاقة الحديثة.	نسبة السكان المستخدمين للوقود الصلب للطهي.
	الظروف المعيشية	نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق عشوائية بالمدن الحضارية.	
الحوكمة	الفساد	نسبة السكان الذين يدفعون الرشاوى.	
	الجريمة	عدد حالات القتل العمد لكل 100,000 نسمة.	
الصحة	معدل الوفيات	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.	
		متوسط العمر المتوقع عند الولادة.	متوسط العمر في صحة جيدة المتوقع عند الولادة.
	تقديم الرعاية الصحية	نسبة السكان الذين لديهم إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأولية.	معدل انتشار وسائل منع الحمل.
		التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية.	
	حالة التغذية	حالة التغذية للأطفال.	
	الحالة الصحية والمخاطر	الإصابة بالأمراض الرئيسة مثل: فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والملاريا، والسُل.	انتشار استخدام التبغ. معدل الانتحار.

الموضوع	الموضوع الفرعي	المؤشر الأساسي	مؤشرات أخرى
التعليم	مستوى التعليم	إجمالي معدل الملتحقين بالمراحل الأخيرة من التعليم الابتدائي.	التعلم مدى الحياة.
		صافي معدل القيد بمرحلة التعليم الابتدائي.	
		مستوى التحصيل الدراسي للكبار بمرحلة التعليم الثانوي (العالي).	
	الإلمام بالقراءة والكتابة	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين	
الخصائص السكانية	السكان	معدل نمو السكان	معدل الخصوبة الكلي
		نسبة الإعالة	
	السياحة		نسبة السكان المحليين إلى السياح في المناطق والوجهات السياحية الرئيسة
المخاطر الطبيعية	التعرض للمخاطر الطبيعية	نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق معرضة للمخاطر	
	التأهب للكوارث ومواجهتها		الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية
الجو	تغير المناخ	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	انبعاثات الغازات الدفيئة
	استنفاد طبقة الأوزون	استخدام مواد مستنفدة للأوزون	
	جودة الهواء	تركز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية	
الأرض	استخدام الأراضي وحالتها		تغير استخدام الأراضي
			تدهور الأراضي
	التصحر		الأراضي المتأثرة بالتصحر
	الزراعة		استخدام المبيدات الزراعية
			مساحات الزراعة العضوية
	الغابات	نسبة مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات	نسبة أشجار الغابات المتضررة من تساقط الأوراق
			مساحة الغابات التي تدار إدارة مستدامة
المحيطات والبحار والسواحل	المنطقة الساحلية	نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق ساحلية	جودة مياه الاستحمام
	مصائد الأسماك	نسبة الأرصدة السمكية في الحدود البيولوجية الآمنة	
	البيئة البحرية	نسبة المناطق البحرية المحمية	نسبة مؤشر التغذية البحرية
			مساحة النظم الأيكولوجية للشعاب المرجانية ونسبة الأغطية الحية

الموضوع	الموضوع الفرعي	المؤشر الأساسي	مؤشرات أخرى
المياه العذبة	كمية المياه	نسبة إجمالي مصادر المياه المستخدمة	
		كثافة استخدام المياه من قبل النشاط الاقتصادي	
	جودة المياه	وجود القولونيات البرازية في المياه العذبة	الحاجة إلى الأكسجين البيو كيميائي في المسطحات المائية
			معالجة مياه الصرف الصحي
التنوع البيولوجي	النظام البيئي	نسبة المساحة الأرضية المحمية، الكلية والمنطقة الأيكولوجية	فاعلية إدارة المناطق المحمية
			مساحة النظم الأيكولوجية الرئيسة المختارة
			تجزئة الموائل
	النوع	تغيير حالة التهديد للأنواع	وفرة الأنواع الرئيسة المنتقاة
			وفرة الأنواع الغريبة الغازية
التنمية الاقتصادية	أداء الاقتصاد الكلي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي المدخرات
		حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي	معدل المدخرات الصافية باعتبارها نسبة من الدخل الوطني الإجمالي
			معدل التضخم
	التمويل العام المستدام	نسبة الدين إلى الدخل الوطني الإجمالي	
	التوظيف	نسبة العمالة إلى عدد السكان	العمالة الهشة
		إنتاجية العمل وتكاليف وحدة العمل	
		حصة المرأة من العمالة بأجر في القطاع غير الزراعي	
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة	خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة
			مستخدمو الهاتف المحمول لكل 100 نسمة
	البحث والتطوير		إجمالي الإنفاق الداخلي على البحث والتطوير باعتبارهما جزءًا من الناتج المحلي الإجمالي
	السياحة	إسهام السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	
الشراكة الاقتصادية العالمية	التجارة	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المُقدمة أو المُستلمة باعتبارها نسبة من الدخل الوطني الإجمالي	حصة واردات الدول النامية والدول الحبيسة النامية

الموضوع	الموضوع الفرعي	المؤشر الأساسي	مؤشرات أخرى
			متوسط الحواجز الجمركية على صادرات الدول النامية والدول الحبيسة النامية
	التمويل الخارجي	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المُقدمة أو المُستلمة باعتبارها نسبة من الدخل الوطني الإجمالي	صافي التدفقات الداخلية والخارجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي
			التحويلات باعتبارها نسبة من الدخل الوطني الإجمالي
أنماط الاستهلاك والإنتاج	استهلاك المواد	الكثافة المادية للاقتصاد	استهلاك المواد المحلية
	استخدام الطاقة	الاستهلاك السنوي للطاقة، الإجمالي وحسب فئة المستخدم الرئيسة	حصة مصادر الطاقة المتجددة من إجمالي استخدام الطاقة
		كثافة استخدام الطاقة الكلية وحسب النشاط الاقتصادي	
	توليد النفايات وإدارتها	توليد النفايات الخطرة	توليد النفايات
		معالجة النفايات والتخلص منها	إدارة النفايات المُشعة
	النقل	التقسيم النموذجي لنقل الركاب	التقسيم النموذجي لنقل البضائع
			كثافة الطاقة في وسائل النقل

المصدر: لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (CSD.2020)

بفاعلية. كما أن التحديات البيئية والاجتماعية، مثل: تدهور البيئة، وزيادة معدلات الفقر، وعدم المساواة، هي من أبرز العقبات التي تواجه التنمية المستدامة؛ وبالتالي، يتطلب الأمر تحقيق تقدم حقيقي تكاملي للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية)، حيث لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية على حساب البيئة أو التماسك الاجتماعي، حيث إن التنمية المستدامة هي عملية تكاملية وشاملة. في ضوء ما سبق، ترى الدراسة أن مواجهة تحديات التنمية المستدامة يتطلب تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تطوير إستراتيجيات تهدف إلى توجيه التمويل نحو الاستثمارات الخضراء والمستدامة. هذه الاستثمارات يجب أن تسهم في خلق فرص عمل جديدة، وفي الوقت نفسه حماية البيئة؛ بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر الابتكار التكنولوجي ضرورة ملحة؛ حيث يتطلب تشجيع نظم استهلاك وإنتاج مستدامة، مصحوبة بجهود تعليمية وتوعوية لنشر ثقافة الاستدامة بين الأفراد والمجتمعات.

5. المبحث الثاني الأمن الوطني (المفهوم، الأبعاد والمؤشرات، العلاقة مع التنمية المستدامة)

غالبًا ما يُفهم الأمن الوطني على أنه الحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية والاستقرار الداخلي، مع التركيز على القوة العسكرية للدولة، ولكن مع تعقد العالم المعاصر وزيادة ترابطه، تغيرت هذه النظرة التقليدية لتشمل تهديدات جديدة؛ مثل: الأوبئة، وتغير المناخ، والحروب الحديثة، إلى جانب التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذه النظرة الشاملة للأمن الوطني تتطلب نهجًا متكاملًا يغطي جميع عناصر القوى الوطنية الشاملة، بما في ذلك الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية. هذا النهج يسهم في تطوير مؤشرات للأمن الوطني، تعد بمثابة مقياس نسبي للأمن في بلد معين مقارنة بنظرائه.

وللتعمق في هذا المفهوم، سيتناول هذا المبحث مفهوم الأمن الوطني بجميع أبعاده السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، ويستعرض كيفية تأثير هذه الأبعاد في تعزيز قوة الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في عالمنا المتغير، وذلك على النحو التالي:

5. 1 مفهوم الأمن الوطني

شهد مفهوم الأمن الوطني تطورًا ملحوظًا في الخطاب الأكاديمي للعلاقات الدولية والدراسات الأمنية، مواكبًا التغيرات التي طرأت على التهديدات الأمنية العالمية. في البداية، اقتصر المفهوم على الجانب العسكري فقط؛ حيث ركزت المدرسة الواقعية التقليدية للأمن على حماية الدولة من أي اعتداء خارجي، واعتبرت أن الدولة هي الممثل

الوحيد للأمن، وأن القوة العسكرية هي المصدر الرئيس لحماية الدولة الوطنية.

وقد توسع مفهوم الأمن الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، ليشمل جوانب غير عسكرية؛ مثل: الأمن الاقتصادي والاجتماعي والقيم المجتمعية، وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تطور المفهوم ليغطي ما يُعرف بـ الأمن الوطني غير التقليدي (Non-Traditional (of National Security) - (NTS)، متمثلًا في تهديدات؛ مثل: تغير المناخ، وندرة الموارد، والأوبئة، والكوارث الطبيعية، والهجرة البيئية. هذه التهديدات تشكل تحديات لرفاهية الشعوب، وتتجاوز التهديدات العسكرية التقليدية؛ مما يؤثر على التنمية (Anthony, 2016).

وحول مفهوم الأمن الوطني ركزت مدرسة كوبنهاجن للأفكار على توسيع مفهوم الأمن الوطني؛ ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية معتبرة أن هذه الجوانب لا تقل أهمية عن الأمن العسكري التقليدي.

واستجابة لهذا التطور، قدمت مدرسة كوبنهاجن رؤية موسعة للأمن الوطني، تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، معتبرة إياها بنفس أهمية الأمن العسكري (Skidmore, 1999)، ومع بدايات القرن الحادي والعشرين، بات مفهوم الأمن الوطني مرتبطًا بمصالح الدول وإجراءاتها لحمايتها، مع تصاعد التحديات مثل: الصراعات والديون الخارجية والتهديدات السياسية.

وقد ركزت الأدبيات الأكاديمية حول بناء الدولة على الأمن الوطني كعنصر أساسي لاستقرارها وسيطرتها على أراضيها، ويشمل الأمن الوطني الجوانب العسكرية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية، وهي أولويات لضمان بيئة آمنة للدولة لحماية حدودها والقضاء على التهديدات الداخلية والخارجية، وهذا ما تناوله المفكرون والسياسيون في تعريفهم للأمن الوطني على النحو التالي:

فردريك هارتمان (Frederick H. Hartmann): «الأمن الوطني هو جوهر المصالح الوطنية الحيوية للدولة» (Hartmann, 2011).

ويركز هذا التعريف على أن الأمن الوطني يمثل الأساس الذي تستند إليه المصالح الحيوية للدولة، والتي تشمل العناصر الضرورية لبقائها وازدهارها في مختلف المجالات، وتحقيق هذه الأهداف يتطلب تبني إستراتيجيات شاملة ومتكاملة لضمان الحفاظ على أمن الدولة وسيادتها. وقد عرَّف هولستي (Kal J. Holsti) الأمن الوطني بأنه أهداف الدولة التي تسعى إلى تحقيقها عن طريق وضع السياسات والبرامج وتوسيع نفوذها في الخارج وحتى محاولة التأثير أو تغيير سلوك الدول الأخرى (Holsti, 2009).

ويركز هذا التعريف على الأهداف الديناميكية للدولة، وكيفية تحقيقها عبر سياسات شاملة، متجاوزًا المفهوم التقليدي الذي يقتصر على الحماية والدفاع، ليشمل أيضًا التأثير الخارجي وتوسيع النفوذ.

كما عرف باري بوزان (Barry Buzan) الأمن الوطني في المستوى الثالث لتحليل الأمن من خلال بعده الاجتماعي، الذي يرتكز على التنمية المستدامة للأنماط التقليدية للغة، والثقافة، والهويات الدينية والوطنية، والعادات. وهذا البعد يساعد الدولة في حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، بغض النظر عن نوعية أو مصدر تلك التهديدات. وأي خلل في هذا البعد يُعتبر تقويضًا لأمن الدولة، ويضعف قدرتها على حماية قيمها الداخلية (Buzan, 1991, p. 2).

ويركز هذا التعريف على البعد الاجتماعي؛ حيث يُعتبر الحفاظ على الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من الأمن الوطني. ويؤكد أن أي خلل في هذا البعد يضعف قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الخارجية.

مما سبق يمكن القول: إن مفهوم الأمن الوطني قد تطور ليشمل أبعادًا متعددة، تتجاوز البعد العسكري التقليدي ليشمل الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وفي ظل التهديدات المعاصرة؛ مثل: تغير المناخ والأوبئة والموارد المحدودة، أصبح الأمن الوطني مرتبطًا بتحقيق الاستقرار الداخلي والتأثير الخارجي من خلال سياسات شاملة؛ لذلك، يتطلب الأمن الوطني إستراتيجيات متكاملة تركز على حماية مصالح الدولة الحيوية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتعزيز التنمية المستدامة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء.

5. 2 أبعاد الأمن الوطني ومؤشراته

بعد انتهاء الحرب الباردة في أواخر القرن العشرين، شهد مفهوم الأمن الوطني تحولًا جذريًا تجاوز التركيز التقليدي على القوة الأمنية والعسكرية، ليصبح أكثر شمولية؛ حيث يشمل القدرات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية للدولة، بالإضافة إلى تكامل العوامل الاجتماعية، والتكنولوجية، والبيئية في مواجهة التدخلات الخارجية.

هذا التحول نقل الاهتمام من الجوانب العسكرية والسياسية إلى التركيز على البعدين الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارهما أبعادًا إستراتيجية أساسية لحماية الدولة الوطنية من مختلف التهديدات التي قد تؤثر على أمنها، وقد أسهمت العولمة في تعزيز هذه النظرة الشاملة، من خلال الترويج لأفكار الحرية، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية كأدوات لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وهو ما بات يُعد تطورًا مهمًّا يؤكده المجتمع الدولي.

ومن هنا، يتضح أن دراسة أبعاد الأمن الوطني في ظل هذه المستجدات باتت ضرورة، للتعرف على المؤشرات التي تعكس تراجع قدرة الدولة على الحفاظ على أمنها، وكذلك التدابير التي يجب اتخاذها لضمان تحقيقه بشكل شامل ومستدام، وذلك على النحو التالي:

أبعاد الأمن الوطني

أشار باري بوزان إلى الأبعاد المختلفة للأمن الوطني التي يؤدي أي خلل فيها إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي؛ مما يترتب عليه اختلالات اجتماعية واقتصادية قد تشكل تهديدًا أمنيًّا خطيرًا، وبناءً على ذلك، يجب معالجة جميع أبعاد الأمن الوطني لضمان توفير أمن عالمي عادل ومستدام؛ مما يستدعي التعاون بين الدول والتعايش السلمي بين الجماعات والثقافات والحضارات (Buzan, 1991, pp. 122-123).

ورغم أن بوزان أشار إلى أهمية الأبعاد المختلفة للأمن الوطني، فإن الجانب العسكري لا يزال الأكثر تكلفة وتأثيرًا على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ حيث إن الدولة قد تكون آمنة في أبعادها السياسية والاقتصادية والمجتمعية والبيئية، لكن الفشل العسكري يمكن أن يؤدي إلى تراجع تلك الإنجازات. باستقراء ما طرحه بوزان، يتضح أن أبعاد الأمن الوطني مرتبطة بوجود كيان سياسي يعمل ضمن إطار مؤسسي (الدولة الوطنية) قادر على حماية شعبه وتقديم الخدمات الأساسية، سواء أكانت عسكرية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، وهذا يتطلب دراسة هذه الأبعاد بشكل أكثر تفصيلًا، على النحو التالي:

- **البعد العسكري:** يعد هذا البعد أهم أبعاد الأمن الوطني وأكثرها فاعلية؛ نظرًا لأن التهاون فيه يؤدي إلى ازدياد التهديدات والأخطار التي تواجه الدولة؛ مما يقودها للانهيار، وهو يتشابك في هذا مع الأبعاد الأخرى للأمن تشابكًا قويًّا؛ حيث يؤدي ضعف أي من هذه الأبعاد إلى إضعاف البعد العسكري.
- **البعد السياسي:** حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1994م، وتقرير التنمية البشرية (HDR) للعام نفسه، البعد السياسي للأمن الوطني على أنه مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها تصنيف الدول الوطنية الحديثة، ويرتبط البعد السياسي بالاستقرار التنظيمي لأنظمة الحكم والأيديولوجيات والمعتقدات التي تمنحها الشرعية.
- **البعد الاقتصادي:** يمثل البعد الاقتصادي قوة النظام الاقتصادي للدولة، ومدى استقلالية قرارها الاقتصادي بعيدًا عن تأثير السياسة، وهو العصب الرئيس في مواجهة التحديات الناجمة عن التدخلات الخارجية التي تهدف للهيمنة، وفرض الإرادة على الشعوب، ويؤدي تدهور الحالة الاقتصادية وعدم قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها إلى زعزعة استقرارها واستبدال مفاهيمها وثقافاتها بأخرى تخدم مصالح خارجية (ICRC, 2015).
- **البعد الاجتماعي:** يمثل البعد الاجتماعي الحماية التي يوفرها المجتمع للأفراد والأسر، وذلك من خلال نظام قضائي، يحقق العدالة بين المواطنين، ويتيح لهم حل نزاعاتهم مع الدولة، كما يتضمن هذا البعد مجموعة من القيم التي تضفي الشرعية على الدولة، وتمكنها من منع الجريمة، وتوفير الرعاية الصحية والطبية، بالإضافة إلى التعليم الجيد بجميع مستوياته، ويشمل كذلك ضمان أمن الدخل لمواطنيها؛ مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي (ILo, 2011).
- **البعد الثقافي:** تشير الاستدامة المجتمعية والثقافية للدولة إلى مجموعة من القيم والموروثات الثقافية والتقاليد الاجتماعية، إضافة إلى المفاهيم والتعريفات الأيديولوجية والسياسية التي تعبر عن هوية الإنسان وشخصيته وشعوره بالانتماء والمواطنة. وهذا يعكس الهوية الثقافية للدولة ومدى تماسكها في مواجهة العولمة والضغوط الاقتصادية والسياسية الخارجية، خصوصًا من الدول الاستعمارية التي تسعى للتأثير على مقدراتها. لذلك، يؤدي البعد الثقافي دورًا كبيرًا في تعزيز الاستقرار المجتمعي.

وقد أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن البعد الثقافي يشمل عدة عوامل تسهم في تحقيقه، تتمثل في قدرة الدولة على حماية الصحة النفسية للإنسان المتمثلة في: التحرر من العنف وإساءة المعاملة - التحرر من التمييز - الاستقلال والحق في تقرير المصير - الاندماج في الحياة المجتمعية - المشاركة في رسم السياسات. وحماية الاستقرار الاجتماعي عن طريق الحفاظ على الهوية، وحماية قدرة التنمية وتنظيم المجتمع وتطوير العلوم التربوية والنظام المدرسي. وتلبية احتياجات ومصالح ورغبات الشخص نفسه (منظمة الصحة العالمية، 2015).

5.3 العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن الوطني

من خلال ما سبق، يتضح أن التنمية المستدامة والأمن الوطني عنصران متكاملان لضمان استقرار الدول؛ حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، بينما يرتكز الأمن الوطني على حماية الدولة من التهديدات المتنوعة، ويلتقي العنصران في محور الاستدامة؛ حيث إن معالجة القضايا البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تهدد استقرار الدول تعزز الأمن الوطني، في حين أن تحقيق الأمن الوطني يهيئ البيئة

الملائمة لتنفيذ إستراتيجيات التنمية المستدامة؛ مما يضمن رفاهية المجتمعات على المدى البعيد.

ويتضح ذلك من الجوانب التي تعبر عن مفهوم الأمن الوطني، والتي تشكل أركانه الأساسية. هذه الأركان لا يمكن تحقيق الأمن الوطني بدونها، حيث تعتبر دعائم أساسية لبناء الدولة وضمان استقرارها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وهذه الأركان هي (Kim, 2014, pp. 4-6):

الأمن العسكري: هو أقدم شكل معترف به للأمن الوطني، ويعني قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية وردع العدوان العسكري العابر للحدود.

الأمن السياسي: يشير الأمن السياسي إلى حماية سيادة الدولة واستقرار نظامها السياسي في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، كما يشمل حماية حقوق الإنسان الأساسية من خلال نظام ديمقراطي يضمن المساواة أمام القانون، ويُعد الأمن الإنساني أساس الاستقرار السياسي والاجتماعي، وضروري لتحقيق التنمية المستدامة، ووفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 1994، تم تأكيد أهمية الأمن السياسي في معالجة قضايا عالمية؛ مثل: المجاعة والمرض والإرهاب، التي تتجاوز الحدود الوطنية، وتؤثر على استقرار المجتمع الدولي (Nationas, 1994, p. 22).

الأمن الاجتماعي: يشير إلى الحماية التي يوفرها المجتمع للأفراد والأسر من خلال نظام قضائي عادل يتيح حل النزاعات بطرق سلمية بعيدًا عن العنف، كما يشمل مجموعة من القيم التي تمنح الدولة الشرعية، وتمكنها من توفير الرعاية الصحية، والتعليم، وضمان أمن الدخل، وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية لعام 1994 بأن الضمان الاجتماعي يعد جزءًا أساسيًّا من الحماية المجتمعية، وخاصة في حالات الشيخوخة، والبطالة، والمرض، والعجز، وإصابة العمل (Nationas, 1994, pp. 13-14).

الأمن الاقتصادي: عرفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأمن الاقتصادي بأنه قدرة الأفراد أو الأسر أو المجتمعات على تلبية احتياجاتهم الأساسية بشكل مستدام وبكرامة (International Committee of the Red Cross (ICRC), 2015). وفي الآونة الأخيرة، تم توسيع هذا المفهوم ليشمل القضاء على الفقر، وخفض عدم المساواة في الدخل، وذلك في إطار الأمن الإنساني؛ حيث يهدف الأمن الاقتصادي إلى تحقيق استقرار اقتصادي للأفراد والمجتمعات، بما يضمن تلبية احتياجاتهم الأساسية والعيش بكرامة دون مواجهة صعوبات تؤثر على حياتهم اليومية.

أمن الطاقة: تعرف وكالة الطاقة الدولية (IEA) أمن الطاقة بأنه التوافر المستمر لمصادر الطاقة بأسعار معقولة ومستقرة، ويشمل ذلك القدرة على الوصول إلى مصادر الطاقة بشكل دائم لضمان تلبية احتياجات المجتمعات والدول، خاصة في ظل تزايد الطلب العالمي على الطاقة (IEA, 2023)، ويتطلب أمن الطاقة أيضًا التنوع في مصادر الطاقة لتجنب الاعتماد على مورد واحد؛ مما يقلل من مخاطر تقلبات الأسواق، ويعزز الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

الأمن السيبراني: هو تطبيق التقنيات والعمليات والضوابط لحماية الأنظمة، والشبكات، والبرامج، والأجهزة، والبيانات من الهجمات الإلكترونية، ويشمل ذلك منع الاختراقات والتهديدات التي قد تستهدف المؤسسات أو الأفراد عبر الإنترنت، كما يتطلب الأمن السيبراني تطوير إستراتيجيات مستمرة للتصدي للهجمات؛ مثل: الفيروسات، والبرمجيات الخبيثة، والتجسس الإلكتروني، ويعتبر الحفاظ على أمن المعلومات الرقمية أمرًا ضروريًّا لضمان استمرارية الأعمال وحماية البيانات الحساسة من أي تسريب أو استغلال.

الأمن البيئي: يشير إلى مجموعة من القضايا المتعلقة بدور البيئة والموارد الطبيعية في تعزيز السلام والأمن أو إحداث النزاعات، وتشمل هذه القضايا الأسباب البيئية التي قد تؤدي إلى الصراعات، مثل: نقص الموارد، وتأثيرات النزاعات على البيئة؛ مثل: التلوث والتدمير البيئي، بالإضافة إلى ذلك، يتناول الأمن البيئي جهود التعافي البيئي وإعادة تأهيل المناطق المتضررة وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات؛ مما يسهم في استدامة البيئة وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل؛ إن الحفاظ على البيئة لا يسهم فقط في حماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها، بل يعزز أيضًا الأمن الوطني، فالحفاظ على البيئة يسهم بشكل مباشر في تحقيق استقرار اقتصادي وسياسي من خلال توفير موارد مستدامة تضمن استقرار الأمن الوطني (Global Environment Facility, 2018).

الأمن الإنساني: هو نموذج جديد للأمن يركز على الإنسان وما يحيط به من تحديات مترابطة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، مع ضمان المساواة في الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ونظرًا لأهمية هذا الأمن وارتباطه المباشر بحياة الإنسان، تم دمجه ضمن إستراتيجية الأمن الوطني، وقد دعا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى توسيع مفهوم الأمن الإنساني ليشمل الظروف التي تهدد بقاء الإنسان وكرامته، مع إعطاء أبعاد جديدة تتجاوز الحماية العسكرية لتشمل جوانب متعددة من التهديدات الأمنية (Uniteed Nations , 2016, p. 7).

يتضح مما سبق أن الأمن الوطني يعتمد على وجود دولة ذات سيادة قادرة على بناء علاقات دولية فعَّالة، والتصدي للتحديات

الخارجية. وهذا المفهوم يتجاوز الأبعاد العسكرية التقليدية؛ ليشمل الأبعاد الأساسية لحياة الإنسان؛ مما يعزز الاستقرار، ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ حيث تركز هذه الأهداف على الإنسان كمحور للتنمية، وتعتمد على أسس اقتصادية، واجتماعية، وبيئية لتحقيق الاستقرار. بناءً على ذلك، ستتناول الدراسة التجربة اليابانية للتنمية المستدامة باعتبارها نموذجًا ناجحًا لدولة متقدمة لتحقيق الاستقرار الشامل.

6. التجربة اليابانية كنموذج لتحقيق التنمية المستدامة

تعد التجربة اليابانية نموذجًا رائدًا لتحقيق التنمية المستدامة عبر التوازن بين الاستثمار في الإنسان وحماية البيئة؛ فعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، استطاعت البلاد النهوض من خلال إستراتيجية شاملة، ركزت على تطوير التعليم، والابتكار العلمي، والرعاية الصحية؛ مما عزَّز قدرتها على تحقيق النمو والاستقرار، وبناء مجتمع قوي ومستدام؛ بالإضافة إلى ذلك، وضعت اليابان البيئة في قلب سياساتها التنموية عبر تبني تقنيات متقدمة لمكافحة التغير المناخي والتلوث؛ مما عزَّز موقعها كقوة اقتصادية عالمية.

وما يميز النموذج الياباني هو قدرته على التطور المستمر والتأقلم مع المتغيرات العالمية؛ مما يؤكد أن التنمية المستدامة في اليابان ليست مجرد هدف اقتصادي، بل وسيلة رئيسة لتعزيز الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي، تسهم في تقليل المخاطر البيئية التي قد تهدد استقرار البلاد؛ حيث يؤدي الاستثمار في الإنسان وتطوير السياسات البيئية المتقدمة إلى تأمين المجتمع من التحديات المناخية والاقتصادية، ومن خلال حماية الموارد الطبيعية وتقليل الانبعاثات الضارة، تضمن اليابان استمرارية النمو الاقتصادي، وتعزيز قدراتها الأمنية على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وتستند الإستراتيجية اليابانية لتحقيق التنمية المستدامة إلى عدة محاور رئيسة تشمل: الاستثمار في الإنسان، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، وتبني سياسات حكومية رشيدة، وجميعها متكاملة لضمان أمن مستدام، يحافظ على استقرار الدولة على المدى الطويل، على النحو التالي:

6. 1 البناء في الإنسان

ركزت اليابان على مفهوم «التعليم من أجل التنمية المستدامة»، حيث قامت الحكومة بتنفيذ برامج تهدف إلى تشجيع السلوكيات البيئية الإيجابية، وتطوير المناهج الدراسية التي تبني قدرات الطلاب في التفكير النقدي، والعمل من أجل مجتمع مستدام. وقد دعمت هذه الجهود سياسات وزارة التعليم اليابانية التي تسعى لإصلاح المناهج، وتعزيز التعلم مدى الحياة (Ministry of Education C. S., 2016)، ومن خلال هذه السياسات، سعت اليابان إلى ربط التعليم بالاستدامة البيئية والاجتماعية؛ مما أسهم في تعزيز القدرات الوطنية وزيادة فرص العمل والتنمية المستدامة، وهو ما يعد جزءًا أساسيًّا من تعزيز الأمن الوطني؛ نظرًا لأن بناء مجتمع متعلم وقادر على مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية، يعزز من استقرار الدولة، ويقلل من المخاطر التي قد تهدد أمنها الوطني.

وتعد اليابان من أعلى الدول إنفاقًا على الرعاية الصحية؛ حيث بلغ معدل الإنفاق الصحي والتمويل عام 2010 نحو 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزة في ذلك متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ 8.8%. وفي عام 2020 ارتفع معدل الإنفاق الصحي والتمويل إلى 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي؛ مما أسهم في حصولها على واحد من أعلى معدلات متوسط العمر المتوقع في العالم؛ حيث يتمتع كل من يعيش في اليابان، مواطنين كانوا أم غير مواطنين، بنفس الحقوق في الحصول على تأمين صحي بقوة القانون؛ مما يجعل النظام الصحي الياباني من بين الأفضل في العالم؛ نظرًا لتركيزه على الرعاية الوقائية التي تؤدي دورًا مهمًّا في الحفاظ على صحة غالبية السكان لفترات أطول من الوقت، كما يعتمد النظام الصحي على التقدم في التكنولوجيا والمعدات الطبية في المستشفيات والعيادات، إضافة إلى التركيز على جودة الحياة في البيئات الريفية (Ministry of Health, 2020).

وترى الحكومة اليابانية أن الاستثمار الكبير في الرعاية الصحية لا يُعدُّ مجرد استثمار في صحة المواطنين، بل هو ركيزة أساسية لضمان الأمن الوطني، فوجود نظام صحي قوي وشامل يعزز من مناعة الدولة ضد الأزمات الصحية، ويضمن بقاء قوة العمل في حالة جيدة، مما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مواجهة المخاطر الصحية العالمية التي تتطلب وجود نظام صحي قوي، يعزز من قدرة الدولة على مواجهة الأزمات الصحية، والوقوف في وجه التهديدات التي قد تهدد أمنها الوطني.

وفي مجال التعليم، تفخر اليابان بنسبتها شبه المعدومة من الأمية؛ حيث إن الأمية تُعتبر (صفر%)، بينما أشارت التقارير إلى أن الشخص الذي لا يجيد لغة أجنبية، أو استخدام الكمبيوتر يعتبر ضمن الأميين في اليابان بعد عام 2000 (United Nations Educational, 2014)، علاوة على ذلك، تركز اليابان في خطتها لعام 2030 على ربط التعليم بالتنمية المستدامة، مع تعزيز التعلم مدى الحياة،

وضمان التعليم الشامل؛ مما يدعم تكافؤ الفرص، ويعزز الكفاءات اللازمة لمجتمع مستدام.

ولا يقتصر التعليم في رؤية اليابان على إعداد الأفراد لسوق العمل فقط، بل هو أيضًا باعتباره عنصرًا أساسيًّا في بناء مجتمع آمن ومستقر، فمن خلال التعليم، يتم بناء جيل قادر على التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ مما يسهم في تعزيز الأمن الوطني، كما أن التعليم المستدام يعزز من وعي المواطنين بالتحديات العالمية، ويؤهلهم لمواجهة الأزمات، مثل: الكوارث البيئية والصحية، ويسهم في بناء مجتمعات قادرة على الصمود أمام التهديدات التي قد تواجه الدولة، ويسهم التعليم الشامل أيضًا في تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية؛ مما يؤدي إلى استقرار المجتمع، وهو أمر ضروري لتعزيز الأمن الوطني على المدى الطويل (MEXT, 2016).

6. 2 حماية البيئة

تعد اليابان من بين أكبر الدول المصدرة للانبعاثات ضمن مجموعة العشرين، حيث تعاني آثارًا واضحة لتغير المناخ، وتواجه المدن اليابانية العديد من التهديدات البيئية؛ إذ تشير التوقعات إلى أن تزايد الأحوال الجوية المتطرفة سيفاقم التأثيرات المناخية؛ فموجات الحر ستزداد طولًا بمعدل يفوق خمس عشرة مرة، بينما ستؤدي فترات الجفاف الزراعي الأطول بنسبة 22% إلى تقليص صادرات الأرز اليابانية؛ كذلك، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل، إلى جانب زيادة حدة العواصف، سيؤدي إلى إتلاف البنية التحتية، وتدهور نوعية الهواء؛ مما سيترتب عليه خسائر اقتصادية كبيرة، وهو ما سوف ينعكس سلبًا بالتبعية على صحة السكان، ويسبب اضطرابات في الاقتصاد الياباني الذي يُتوقع أن يفقد 3.72% من ناتجه المحلي الإجمالي بحلول عام 2050، ومن المتوقع أن تكلف الأضرار بالبنية التحتية الساحلية وحدها نحو 404 مليارات يورو (Ministry of Health, 2020).

وتواجه اليابان مجموعة فريدة من التحديات البيئية، تتعلق بتغير النظام البيئي، واستنزاف الموارد، والطاقة، والمياه، حيث تعد واحدة من أكثر الدول الملوثة بسبب بواعث الكربون المرتفعة الناتجة عن كثافتها السكانية الكبيرة؛ حيث يبلغ عدد سكانها نحو 125 مليون نسمة، يعيشون في بيئات مناخية وبيولوجية متنوعة.

ولا يمكن النظر إلى هذه التحديات البيئية بمعزل عن الأمن الوطني؛ إذ يشكل تدهور البيئة تهديدًا مباشرًا لاستقرار الدولة؛ بسبب الأضرار الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ التي تؤثر بشكل مباشر على استدامة الموارد؛ مما يعرض الأمن الغذائي للخطر، ويزيد من التوترات الاجتماعية، كما أن التهديدات البيئية، مثل: تدهور البنية التحتية والنقص في الموارد الطبيعية، قد تضع ضغوطًا هائلة على المؤسسات الحكومية والاقتصاد؛ مما يضعف من قدرة الدولة على حماية أمنها الوطني والحفاظ على استقرارها الداخلي.

ولمواجهة هذا الأمر أطلقت، الحكومة اليابانية في عام 2021 «إستراتيجية النمو الأخضر» لتحقيق حياد الكربون بحلول عام 2050. وحددت في هذه الإستراتيجية (14) قطاعًا واعدًا يتوقع فيها النمو المستقبلي للتمتع بإمكانات نمو عالية الطموح في مصادر الطاقة المتجددة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 80%، واستعادة الطاقة النووية، والتطور التكنولوجي في مجال الهيدروجين منخفض الكربون، والتقنيات الرقمية، والمزيد من المفاعلات النووية المتقدمة الأكثر أمانًا، وإعادة تدوير الكربون لإزالة الكربون من قطاع الكهرباء، وتعد هذه الإستراتيجية جزءًا أساسيًّا من تعزيز الأمن الوطني (Environment, 2021).

وتسعى اليابان من خلال سياساتها البيئية إلى تحقيق الاستدامة بحلول عام 2050 عبر تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، واستعادة استخدام الطاقة النووية، مع التركيز على التطور التكنولوجي في مجالات مثل: الهيدروجين منخفض الكربون والتقنيات الرقمية، كما تهدف إلى تعزيز استخدام الطاقة المتجددة والمفاعلات النووية الأكثر أمانًا، بالإضافة إلى إعادة تدوير الكربون لإزالة الكربون من قطاع الكهرباء، وهذه السياسات لا تقتصر على الأبعاد البيئية فقط، بل تتماشى مع رؤية اليابان للتنمية المستدامة التي تركز على الإنسان كأحد أهم عوامل الأمن الإنساني والأمن الوطني.

ومن خلال تحقيق الاستدامة البيئية، تضمن اليابان استقرارها الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي بناء بيئة آمنة ومستدامة، تعزز من قدرتها على حماية أمنها الوطني على المدى الطويل، وتبرز هذه السياسات أن حماية البيئة ليست مجرد مسألة تنموية، بل هي جزء لا يتجزأ من إستراتيجيات الأمن الوطني.

6. 3 تحقيق العدالة الاجتماعية

تُعد اليابان من الدول التي حققت مستوى عاليًا من العدالة الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث طورت الحكومة نظامًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا يركز على إعادة توزيع الثروة؛ مما عزَّز استقرار المجتمع، وقلَّل من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وأسهم في الحد من التوترات الداخلية وتعزيز الأمن الوطني؛ حيث اعتمدت الحكومة على نظام ضرائب تصاعدي يفرض ضرائب أعلى على ذوي الدخل المرتفع، بالإضافة إلى تطبيق برامج رعاية اجتماعية لدعم

جدول 2 - إستراتيجية النمو الأخضر في اليابان لتحقيق حياد الكربون بحلول عام 2050
Table 2 - Japan's Green Growth Strategy to Achieve Carbon Neutrality by 2050

الصناعات المتعلقة بالمنزل / المكتب	الصناعات المرتبطة بالنقل / التصنيع	الصناعات المتعلقة بالطاقة
الإسكان والبناء/ إدارة الطاقة من الجيل التالي	أشباه الموصلات/ المعلومات والاتصالات	الرياح البحرية / الطاقة الشمسية / الطاقة الحرارية الأرضية
ذات الصلة بتداول الموارد	السيارات / البطاريات	الهيدروجين / وقود الأمونيا
المتعلقة بنمط الحياة	شحن	الطاقة الحرارية من الجيل التالي
	الخدمات اللوجستية والهندسة المدنية.	الطاقة النووية
	الغذاء والزراعة والغابات ومصايد الأسماك	
	الطائرات	
	إعادة تدوير الكربون / صناعة المواد	

الأسر ذات الدخل المحدود، وتوفير التعليم والرعاية الصحية المجانية أو المدعومة (Noguchi, 2010).

كما واجهت اليابان تحديات شيخوخة السكان؛ حيث إن حوالي 28% من سكانها فوق سن 65 عامًا، (Huang, 2019) من خلال الاستثمار في الرعاية الصحية، وتخصيص ميزانية كبيرة لتحسين النظام الصحي الذي يُعد من الأفضل عالميًّا (OECD, 2020)، كما عززت مشاركة المرأة وكبار السن في سوق العمل من خلال سياسات تدعم التوازن بين العمل والحياة الأسرية (Fujimoto, 2017)،

وفي إطار تحقيق العدالة الاجتماعية، وفرت الحكومة التعليم المجاني والإلزامي حتى المرحلة الثانوية؛ مما أتاح فرصًا متساوية للأطفال بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية (Min-istry of Education, 2019)، كما استثمرت في برامج التدريب المهني لإعادة إدماج العمال في سوق العمل (Yashiro, 2018)، وتعد هذه السياسات مقلصة من احتمالية انتشار الفقر أو الاضطرابات الاجتماعية؛ مما يدعم استقرار الدولة على المدى الطويل.

وعلى الرغم من أن نسب الفقر النسبي في اليابان أقل مقارنة بالعديد من الدول، فإن الحكومة بذلت جهودًا كبيرة لمكافحة الفقر عبر تقديم دعم مالي مباشر للأسر الفقيرة، وتعزيز برامج الرعاية الاجتماعية؛ مثل: الإسكان المدعوم والتأمين الصحي (Ministry of Health, 2020)، من خلال توفير الخدمات الاجتماعية ودعم الفئات الضعيفة، بما يعزز من استقرار مجتمعها ويحميه من التهديدات الداخلية التي قد تؤثر على أمنها الوطني.

وقد أدَّت هذه الجهود دورًا مهمًّا في تعزيز العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، وهو جزء أساسي من الحفاظ على الأمن الوطني؛ فالعدالة الاجتماعية تسهم في تقليل الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يعزز الترابط والاستقرار داخل المجتمع، ويحد من التوترات التي قد تهدد أمن الدولة.

6. 4 تبني سياسات حكومية رشيدة

اعتمدت اليابان في سياساتها على مبادئ الحكم الرشيد والشفافية، حيث طُبقت السياسات العامة وفق قواعد مؤسسية وقانونية واضحة لضمان المساءلة والحد من الفساد (Transparen-cy International, 2021)، مما أسهم في تعزيز الاستقرار وخلق بيئة سياسية مناسبة للتنمية المستدامة.

ويعتبر الاستقرار السياسي في اليابان عاملًا أساسيًّا في تنفيذ إستراتيجيات طويلة الأمد، مثل: التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؛ حيث يعتمد النظام السياسي الياباني على الديمقراطية البرلمانية؛ مما يعزز استمرارية السياسات التنموية على المدى الطويل. (Ishii, 2017)

وفي مجال التعاون الدولي، تؤدي اليابان دورًا قياديًّا من خلال مشاركتها في المبادرات العالمية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وهي من أكبر المانحين للمساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)، حيث تسهم في تمويل مشاريع تنموية في الدول النامية لدعم قطاعات مثل: التعليم، والصحة، والبنية التحتية.

من التجربة اليابانية يتضح أن النجاح في تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تكاملًا بين الاستثمار في الإنسان، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، والسياسات الحكومية الرشيدة؛ فقد نجحت اليابان في تطبيق هذا التكامل من خلال إستراتيجيات شاملة تركز على التعليم،

والابتكار، والعدالة الاجتماعية، والسياسات البيئية المستدامة؛ مما أسهم ليس فقط في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية، بل أيضًا في تعزيز الأمن الوطني، فالتنمية المستدامة في النموذج الياباني ليست مجرد هدف اقتصادي فقط، بل هي في نفس الوقت وسيلة رئيسة لضمان استقرار وأمن الدولة، ومن خلال الاستثمار في الإنسان عبر التعليم والرعاية الصحية، وتوفير بيئة نظيفة مع سياسات اجتماعية عادلة، حققت اليابان استقرارًا داخليًّا، يعزز قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ويؤمّن استدامة أمنها الوطني على المدى الطويل.

يتضح أن النجاح في تحقيق التنمية المستدامة بالتجربة اليابانية يتطلب تكاملًا بين الاستثمار في الإنسان، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، والسياسات الحكومية الرشيدة، وهو ما نجحت اليابان في تطبيقه من خلال إستراتيجيات تركز على التعليم، والابتكار، والعدالة الاجتماعية، والسياسات البيئية المستدامة. لم يسهم ذلك في تحسين مستوى المعيشة فحسب، بل عزز أيضًا الأمن الوطني. والتنمية المستدامة في النموذج الياباني ليست مجرد هدف اقتصادي، بل هي وسيلة رئيسة لضمان استقرار وأمن الدولة.

مما سبق يتضح أن العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن الوطني تتسم بتشابك عميق، حيث يؤثر كل منهما على الآخر بشكل مباشر، فالتنمية المستدامة تعتمد على وجود أمن وطني مستدام يوفر بيئة آمنة ومستقرة، تمكن الدولة من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وفي المقابل، الأمن الوطني يتطلب تنمية مستدامة لتقليل المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تهدد استقرار الدولة، وبدون هذا التوازن بين الاثنين، تصبح الدول عرضة للتدهور في كلا الجانبين؛ مما يعني أن التنمية المستدامة والأمن الوطني يمثلان وجهين لعملة واحدة، يكمل بعضهما بعضًا؛ لتحقيق الاستقرار والازدهار.

7. النتائج

انطلاقًا من الفجوة التي رصدتها الدراسة بين النظرية والتطبيق في دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن إستراتيجيات الأمن الوطني، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي توضح كيفية تحقيق هذا التكامل، وتعكس هذه النتائج العلاقة بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة؛ مثل: العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، والاستثمار في الإنسان، وبين تحقيق استقرار وأمن وطني مستدام، وفيما يلي عرض للنتائج التي تجيب عن تساؤلات الدراسة الرئيسة، وتوضح مدى تحقيق أهدافها.

إن التكامل بين التنمية المستدامة والأمن الوطني؛ الأمن الوطني والتنمية المستدامة مرتبطان بشكل وثيق؛ حيث يعتمد الأمن الوطني على استقرار البيئة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، كما أن التنمية المستدامة تتطلب بيئة آمنة ومستقرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

كذلك الأمن الإنساني يُعدُّ مكونًا محوريًّا لتحقيق الاستقرار؛ إذ يتجاوز الحماية من التهديدات العسكرية التقليدية ليشمل حماية البيئة والصحة العامة والاقتصاد؛ حيث يشمل الوقاية من المخاطر البيئية؛ مثل: تغير المناخ، ومن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية كالفقر والبطالة؛ مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي؛ وبذلك، يتكامل الأمن الإنساني مع الأمن الوطني في إطار التنمية المستدامة، حيث تسهم الوقاية من المخاطر المختلفة في تحقيق استقرار طويل الأمد وضمان أمن شامل للدولة.

تقدم اليابان نموذجًا مثاليًّا في كيفية تحقيق التوازن بين التنمية المستدامة والأمن الوطني، من خلال الاستثمار في التعليم، والابتكار التكنولوجي، والرعاية الصحية؛ حيث تمكنت اليابان من بناء دولة قوية ومستدامة قادرة على التعامل مع التهديدات البيئية والاقتصادية، وتؤكد التجربة اليابانية أن التنمية المستدامة ليست هدفًا اقتصاديًّا فقط، بل أداة رئيسة لتعزيز الأمن الوطني. والحكم الرشيد والسياسات الشفافة تسهم في دعم استقرار الدول، وتجنب النزاعات الداخلية والخارجية، ومن خلال إدارة الموارد بشكل عادل وتوزيع الفوائد بإنصاف، يمكن تحقيق توازن بين التنمية والأمن، كما أن الشفافية تعزز الثقة بين الدولة والمواطنين؛ مما يساعد في تفادي التوترات الاجتماعية وتحقيق استقرار طويل الأمد.

يتطلب الأمن الوطني الحديث تلبية احتياجات الإنسان الأساسية؛ مثل: الرعاية الصحية والتعليم وحقوق الإنسان، حيث تعزز هذه الأبعاد استدامة الأمن الوطني من خلال ضمان رفاهية المواطنين وحمايتهم من التهديدات الخارجية والداخلية، بما في ذلك الكوارث البيئية والاجتماعية. ويُعد الاستقرار السياسي والأمني حجر الأساس لتحقيق التنمية المستدامة؛ إذ يؤدي غياب الاستقرار إلى تعطيل جهود التنمية، ويعرقل قدرة الدول على وضع وتنفيذ سياسات طويلة الأمد، تضمن استدامة الموارد، كما أن الدول التي تعاني اضطرابات سياسية تواجه تحديات أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ مما يؤثر بشكل مباشر على قدرتها في الحفاظ على الأمن الوطني وتعزيز استقرارها الداخلي.

إن التحديات البيئية والاجتماعية وتدهور الموارد الطبيعية، مثل: المياه والأراضي الزراعية، وارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة،

تشكل تحديات كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة؛ إذ يؤدي نقص الموارد وتفاقم الفقر إلى زيادة احتمالية حدوث النزاعات والصراعات الداخلية؛ مما يترتب عليه تزايد التوترات الاجتماعية، وعدم الاستقرار. وهذا الأمر يهدد استمرارية التنمية والأمن على المدى الطويل، ويؤثر بشكل مباشر على الأمن الوطني.

أحد أهم التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين التنمية المستدامة والأمن الوطني هو نقص التعاون بين المؤسسات وقلة الوعي بأهمية التنمية المستدامة؛ لذلك، ينبغي للمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية تأدية دور أكبر في تعزيز الوعي ودعم الجهود الحكومية لتحقيق هذا التكامل المهم.

تعاني العديد من الدول، خاصة النامية تحديات كبيرة تتمثل في نقص الموارد المالية والتكنولوجية؛ مما يعوق تطبيق سياسات التنمية المستدامة التي تعزز الأمن الوطني، ويصعّب بالتبعية تنفيذ البرامج التنموية التي تسهم في تحسين مستويات المعيشة وحماية البيئة في الوقت نفسه. كما أن الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان حقوق الأجيال القادمة في استخدامها يعتبر من أسس التنمية المستدامة، وهذا يتطلب سياسات بيئية واقتصادية متوازنة تضمن استمرارية الموارد مع حماية الأمن الوطني من المخاطر التي قد تنجم عن استنزافها.

8. التوصيات

- تعزيز التكامل بين خطط التنمية المستدامة والأمن الوطني ودمج خطط التنمية المستدامة ضمن إستراتيجيات الأمن الوطني، مع التركيز على السياسات البيئية والاجتماعية التي تعزز الاستقرار الداخلي.
- دعم الابتكار التكنولوجي، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد الطبيعية؛ مما يسهم في تقليل التهديدات البيئية والاقتصادية.
- تعزيز الحكم الرشيد والسياسات الشفافة؛ لأنهما يسهمان في دعم استقرار الدول وتفادي النزاعات؛ مما يعزز الأمن الوطني ويشجع على تنمية مستدامة شاملة.
- الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية وتحسين جودة التعليم وزيادة الوصول إلى الرعاية الصحية لبناء جيل قادر على مواجهة التحديات المستقبلية؛ مما يعزز من استقرار الدولة على المدى الطويل.
- معالجة التحديات البيئية والاجتماعية ودعم جهود الدول في مواجهة تحديات تدهور الموارد الطبيعية وارتفاع معدلات الفقر، عبر تطوير سياسات اجتماعية واقتصادية شاملة.
- تعزيز التعاون الدولي؛ لأن التحديات العالمية مثل: تغير المناخ والأوبئة تتطلب تعاونًا دوليًّا فعالًا؛ مما يستوجب على الدول تبني اتفاقيات دولية لتنفيذ إستراتيجيات متكاملة للأمن الوطني والتنمية المستدامة.

الإفصاح عن تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس له أي تضارب في المصالح للمقالة المنشورة.

الإفصاح عن تمويل البحث

يعلن المؤلف بأن البحث المنشور لم يتلقَ أي منحة ماليَّة، من أي جهة تمويل في القطاعات الحكوميَّة، أو التجاريَّة، أو المؤسسات غير الربحية.

المراجع والمصادر

أولًا: المراجع العربية

بلاسي، خالد إبراهيم (2020). رؤية تحليلية لدور التنمية الشاملة في دعم الأمن الوطني للدولة، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.

حسن، فاطمة الزهراء، (2019). الأمن الوطني العربي: التحديات والرهانات، مركز البحوث العربية، جامعة القاهرة، مصر.

السيد، طه محمد (2023). مفهوم الأمن القومي. أكاديمية ناصر للدراسات العليا، مجلة الأمن القومي والإستراتيجية، 1(1)، 116-117.

الشاذلي، بية الشطي (2018). التنمية المستدامة والأمن المستدام. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 14.

عبد الخالق، عبير (2014) التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة. الإسكندرية: الدار الجامعية.

منظمة الصحة العالمية. (2015) اليوم العالمي للصحة النفسية 2015: الكرامة والصحة النفسية. منظمة الصحة العالمية.

الأمم المتحدة. (2020) إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية - شعبة أهداف التنمية المستدامة. مؤشرات التنمية المستدامة - الطبعة الثالثة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Abdul Khaleq, A. (2014). Human development and its impact on achieving sustainable development. Alexandria: University House.

IT Governance UK. (2023, December 11). What is cybersecurity? Retrieved from https://www.itgovernance.co.uk/what-is-cybersecurity

Kushida, K. (2018). Energy Policy in Japan: Renewable Energy, Nuclear Energy, and the Challenges of Achieving Sustainability. Journal of Energy Policy, 117, 345-354.

Lankauskiene, T., & Ciene, M. T. (2012). Security and sustainable development: Approaches and dimensions in the globalization context. Journal of Security Sustainability, 1(4), 287-297.

Makinda, S. (1998). Sovereignty and global security. Security Dialogue, 29(3), 281-292.

MEXT. (2019). Ministry of Education, Culture, Sports, Science, and Technology Japan. Japan's Educational System Overview. Retrieved from https://www.mext.go.jp

Ministry of Foreign Affairs of Japan. (2021). Official Development Assistance (ODA) White Paper 2021. Tokyo: Government of Japan.

Ministry of Health, Labour and Welfare. (2020). Annual Report on Health and Welfare in Japan. Tokyo: Government of Japan.

Ministry of the Environment. (2021, October). Solid waste management and recycling technology of Japan - Towards a sustainable society. Waste Management and Recycling Department, Policy Planning Division, Office of Sound Material-Cycle Society.

Noguchi, Y. (2010). Japan's Economic Resurgence and the Role of Social Equality. Japan Economic Review, 61(1), 1-14.

OECD. (2020). OECD Health Statistics 2020. Paris: OECD Publishing.

Paret, P. (1989). Military power. The Journal of Military History, 53(3).

Roberg, R. (2002). Failed states in a world of terror. Foreign Affairs.

Roe, P. (n.d.). The societal dimension of global security. Central European University, Budapest, Hungary.

Anthony, M. C. (2016). An introduction to non-traditional security studies: A transnational approach (1st ed.).

Barbier, E. (1987). The concept of sustainable economic development. Brock University. (2022, January 10). Sustainability versus sustainable development: What's the difference? Retrieved from https://brocku.ca

Buzan, B. (1991). People, states, and fear: The national security problem in international relations (37th ed.).

El-Sayed, T. M. (2023). Concept of national security. Journal of National Security and Strategy, 1(1), 116-117.

FAO. (2024, February 25). What is meant by the term 'sustainability'? Retrieved from https://www.fao.org

Fujimoto, T. (2017). Japan's Aging Society and the Challenges of Sustaining Economic Growth. Asian Economic Policy Review, 12(2), 233-248.

Gilman, N., Randall, D., & Schwartz, P. (2011). Climate change and security.

Global Environment Facility. (2018). Environmental security: Dimensions and priorities. GEF/STAP/C.54/Inf.06, June 14.

Hartmann, F. (2011). Wounded eagle: America's strategy and America's security.

Holsti, K. J. (2009). Politics in command: Foreign trade as national security policy.

Huang, W., & Mason, A. (2019). Demographic Transition and Economic Growth in Japan:

Implications for Sustained Prosperity. Population and Development Review, 45(3), 499-517.

International Committee of the Red Cross (ICRC). (2015). What is economic security?

International Energy Agency. (2023, October 15). Energy security. Retrieved from https://www.iea.org/topics/energy-security

International Labour Organization (ILO). (n.d.). International labour standards on social security.

Ishii, A. (2017). Sustainable Development Goals and Japan's Political Landscape. The Asia-Pacific Journal: Japan Focus, 15(19).

United Nations. (1972). Conference on the human environment. Stockholm, 5-16 June.

United Nations. (1987). Report of the world commission on environment and development: Our common future.

United Nations. (2015). The components of sustainable development. Procedia Economics and Finance, 26, 806-811.

United Nations. (2020). UN department of economic and social affairs - Sustainable development goals (SDGs). CSD indicators of sustainable development - 3rd edition.

United Nations. (2024, February 15). Plan for sustainable development titled 'Transforming our world' by 2030. Retrieved from https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals

World Health Organization. (2015). World Mental Health Day: Dignity in mental health. Zartman, W. (1995). Collapsed states: The disintegration and restoration of legitimate authority.

Skidmore, D. (1999). Security: A new framework for analysis.

Stone, M. (2009). Security according to Buzan: A comprehensive security analysis. Sciences Po, Paris, France, Columbia University, School of International and Public Affairs, New York, USA.

The United Nations World Charter for Nature. (1982). The developing nations' initiative to establish protections for the environment. 48th Plenary Meeting.

Transparency International. (2020). Corruption Perceptions Index 2020. Retrieved from https://www.transparency.org

UNESCO. (2024, March). What is education for sustainable development (ESD)? Retrieved from https://en.unesco.org/themes/education-sustainable-development/what-is-esd/sd

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (2014). Education for sustainable development: A global framework. UNESCO.